

قرار رقم (6) لسنة 2016

بشأن شروط وقواعد صرف المعاشات التي تقررها
الأنظمة أو العقود التي ينشئها صاحب العمل
بتقرير مزايا إضافية أو تكميلية لقانون التأمينات
الاجتماعية.

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير المالية ووزير النفط بالوكالة،
بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري
بالقانون رقم (61) لسنة 1976 والقوانين المعدلة له،
وعلى قانون معاشات ومكافآت القاعد للعسكريين الصادر
بالمرسوم بالقانون رقم (69) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له،
وعلى القرار رقم (12) لسنة 1977 بشأن إجراءات ومستندات
ومواعيد صرف المعاشات ومكافآت القاعد،
وبعد موافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
بجلسته المنعقدة بتاريخ 17/4/2016 الموافق 1437 هـ. م.

- قرار -

مادة (1): يجوز للمؤسسة أن تتولى صرف المعاشات التي تقررها
الأنظمة أو العقود التي ينشئها صاحب العمل وتتضمن مزايا إضافية
أو تكميلية وفقاً للمادة (83) من قانون التأمينات الاجتماعية
المشار إليها وذلك حسب الشروط والقواعد المنصوص عليها في
هذا القرار.

مادة (2): يشترط أن يكون صرف المعاشات المنصوص عليها في
المادة السابقة بناءً على اتفاق مع المؤسسة في هذا الشأن بعد
توزيعها بالأنظمة والعقود المقررة لها، وبمراجعة إخطار المؤسسة بأى
تعديلات لاحقة تطرأ عليها.

وعلى صاحب العمل أن يحدد مقدار المعاش المطلوب صرفه من
المؤسسة في كل حالة على حدة.

مادة (3): يسري في شأن إجراءات ومستندات ومواعيد صرف
المعاشات المشار إليها أحكام القرار رقم (12) لسنة 1977
المشار إليه فيما لم يرد في شأنه نص خاص في الأنظمة أو العقود
المقررة لها وبما لا يتعارض مع أحكامها.

مادة (4): ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به
اعتباراً من تاريخ نشره، وعلى مدير عام المؤسسة اتخاذ الإجراءات
اللازمة لتنفيذها.

نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير المالية ووزير النفط بالوكالة
أنس خالد الصالح

صدر في : 9 ربيع الآخر 1437 هـ
الموافق : 19 يناير 2016 م